

مفهوم الدولة*

عبد الله العروي

نسجل، بادئ ذي بدء، ان التشديد على ضرورة تقوية الدولة باستمرار دليل على أنها ضعيفة باستمرار. اذا لم يقنع هذا الدليل الجدلي القارئ، فما عليه الا أن يلقي نظرة على السياسة الخارجية ليتأكد من نفس النتيجة، لأن المحك الحقيقي لصلاية أي دولة يكمن في علاقاتها مع الخارج.¹ ان جميع الدارسين الموضوعيين متفقون مع الباحث التونسي هشام جعيط حيث يقول: « ان الدولة العربية ما زالت لا عقلانية، واهنة، وبالتالي عنيفة، مرتكزة على العصبية والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية »²

هنا، لابد من التنويه بتمييز مهم تهدينا اليه نظرية الدولة كما عرضناها في فصل سابق. لانتحل الدولة كلية في الجهاز. اذا تجاهلنا التمييز المذكور سقطنا في الخلط واللبس. قد يكون الجهاز قويا، متطورا، ورغم ذلك تكون الدولة ضعيفة متخلفة. لنتذكر عهد التنظيمات، خاصة في المرحلة الثانية عندما أصبحت عجالات الحكم بين أيدي الأجانب. لقد أدخلوا تحسينات من كل نوع على الجهاز حتى أصبح أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى. ومع ذلك هل يستطيع احد أن يقول أن دولة كرومر في

1- قال هيجل ان ألمانيا غير موجودة كدولة في بداية القرن الماضي لأن صوتها كان غير مسموع في الجوقة الأوروبية انظر ص 39XIX

2- VII ص 79

يخصص جعيط بحثه لتونس، لكن نتائجه قابلة للتعميم مادامت العناصر الموروثة عن الماضي، والتي يبني عليها تحليلاته، مشتركة بين جميع سكان البلاد العربية. وكتاب جعيط من أهم ما أنجز في مجال النفسانية الجموعية العربية

النظرية وواقع الدولة العربية القائمة

لو كان هدفنا أوسع مما حددناه لأنفسنا لوجب علينا أن نتعرض في هذا المقام الى اجتماعيات الدول العربية القائمة. لن نصف اذن بأسهاب الوضع الحاضر. لقد ألفتنا نظر القارئ الى بعض جوانب الموضوع عندما تكلمنا في بحث مستقل عن اجتماعيات الحرية، لأن التفكير في الحرية هو بالأساس تفكير في الدولة والمجتمع. نذكر فقط بالنتيجة التي توصلنا اليها، وهي أن العلم الذي يبحث في اجتماعيات الدولة، علم السياسيات، مهجور في مجموع البلاد العربية وان ما أنجز من دراسات في هذا المجال تم في اطار معاهد أجنبية. قلنا ان الحصار المضروب على السياسيات الموضوعية يشكل في حد ذاته مؤشرا على ضعف حرية المواطن. السؤال هو: هل يدل ضعف مؤشر الحرية الفردية على أن الدولة قوية؟

ان الدعاية الرسمية تحتضن المنطق السوري وتؤكد على أن بناء دولة منيعة هو شغلها الشاغل. وبقدر ما تكون الدولة حديثة التأسيس بقدر ما تؤكد الدعاية على ضرورة ترسيخ قواعدها وتقويتها. فيطالب الفرد بكل التضحيات، المادية والأدبية، خاصة تلك التي تمس حريته. نلاحظ بالفعل، حتى في تعاليق الصحفيين أنه كلما صودرت حريات الفرد وصفت الدولة بالقوة والجبروت. هذا هو الظاهر والحقيقة؟

حسب تعبير غرامشي⁵. الوجه الثاني هو ما نعنيه بالأدلوكة الدولية.

قد **يتساءل** القارئ : وما حكم الطوبى ، بين الأدلوكة والنظرية؟ الطوبى، في استعمالنا المحدد للكلمة، هو تخيل نظام أفضل خارج الدولة القائمة وضدا عليها. تكون ادن أدلوكة حرية وتحرير، وبالتالي أدلوكة دولة مستقلة، لكن لا يمكن أن تكون أدلوكة دولة قائمة. بل حيثما وجدت فوجودها دليل ضمني على أن الدولة التي تحتضنها ضعيفة، ينقصها تبرير أدلوجي يستوعبه الأفراد ليجعلوا منه قانونهم الوجداني. لقد رأينا في الدولة السلطانية جهازا قمعيا صرفا يتساكن مع طوبى المدينة الفاضلة وطوبى **الخلافة**، دون أن يتوفر له أدلوكة تبريرية تخلق اجماعا وتكسبه ولاء الأفراد. كان المفروض في الفقهاء أن يمدوا السلطة القائمة بالتبريرات اللازمة، الا أنهم كانوا مرتبطين بفكرة الخلافة. نعم، قالوا للناس : أطيعوا أولى الأمر منكم، لكن قالوا للناس من قبل : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، ولم يبينوا أبدا سبل التوفيق اذا تناقض الأمران، علما بأن التناقض كان هو القاعدة في حياة المؤمنين. لذا، لم تظهر أدلوكة ، وبالأحرى لم تتبلور نظرية الدولة.

تدور تساؤلاتنا في الفصول السابقة، بالدرجة الأولى، حول الوجه الأدبي للدولة، دون الوجه المادي. لم نتكلم طويلا على سبل تقوية الجهاز: البيروقراطية الحكومية المدنية والعسكرية، البيروقراطيات الخصوصية التي تسير الأنذية والأحزاب والنقابات والجمعيات المهنية. **هذا هو بالذات** مجال علم السياسيات : كل بحث في هذا المجال يجري، من قريب أو من بعيد، على درجة بقرطة الحياة العمومية والخصوصية تحت عناوين مختلفة- انماء سياسي، عقلنة، مشاركة، تحديث...- مستعارة كلها، مباشرة أو بواسطة، من ماكس فيبر. اننا وضعنا هذا المجال في قوسين لنركز النقاش على قضية الشرعية، حسب التعبير الفيبري ، وهي قضية يطرحها ابن خلدون في ثوب آخر. اننا لانقيم قوة أضعف الدولة بالنظر الى جهازها، بل الى أدلوكتها. بعبارة أخرى، اننا نتساءل : هل الدولة

مصر أو دولة ليوطي في المغرب كانت قوية، بل يحق التساؤل : هل كانت هناك دولة بالمعنى الذي حددناه سابقا؟ ونفس الملاحظة تصح على الدولة المعاصرة: ان جهازها قوي متطور، بل هو القطاع الأكثر تطورا في الغالب، ومع ذلك يبقى وجودها كدولة بالمعنى الصحيح، في كثير من الكيانات العربية وحتى الكبيرة منها، موضوع شك وتساؤل. منذ أن بدأ التفكير في مسائل السياسة والباحثون ينوهون بأهمية العنصر الأدبي بجانب العنصر المادي. لذا، أوحى افلاطون بتوجيه التعليم، وحذب روسو تأسيس دين مدني، ولاحظ ابن خلدون وماكيافلي ان الدعوة الدينية تزيد الدولة قوة على قوة العصبية. يستعمل الباحثون اليوم كلمة أدلوكة لنفس الغرض. فيمكن القول انه لا دولة حقيقية بدون أدلوكة دولية³. لانعني الدعاية الفجة التي تردد في كل حين منجزات النظام، الحقيقية والمزعومة، هذه مفروضة من فوق في حين ان الأدلوكة هي ما يستوعبه المواطن ويترجمه بعد حين الى ولاء، فيعطي بذلك ركيزة معنوية قوية للدولة. الأدلوكة هي الوجه الأدبي للجهاز. تستطيع وسائل الاعلام أن تبلور الأدلوكة، لكن لا يمكن أن تخلقها من لاشيء. لكي تتكون أدلوكة دولية لابد من وجود قدر معين من الاجماع العاطفي، الوجداني، الفكري بين المواطنين. وهذا الاجماع هو وليد التاريخ، وفي نفس الوقت، تعبير عن مصلحة حالية. هنا نلمح مجالا أوسع من الدولة، حيث أن العنصرين المذكورين : التاريخي والموروث والاقتصادي الحالي، يكونان أساس كل مجتمع ، مهما كان مداره وحجمه. بيد أن النقطة التي تهمنا هي أن الأدلوكة الدولية عقيدة وجدانية وليست شعارا فقط ، انها الوجه المعنوي ، ان لم نقل الوجه الحقيقي، للدولة. في بعض الأحيان ، قد يكون جهاز ولا تكون دولة⁴. ما هو السبيل لفهم دور الأدلوكة؟ السبيل الوحيد هو النظرية. ان النظرية وحدها توضح ان الدولة، والدولة الحديثة بخاصة، ذات وجهين : وجه مادي قمعي، ووجه أدبي تأديبي

(3) نسبة الى دولة بالمعنى المحدد هنا.

4- لايقال هذا التمييز بين الدولة والأمة. ينظر كثير من الناس الى الدولة وكأنها جهاز قمعي فقط، ويسمون ماعداه أمة. لكنهم يمنعون بذلك على أنفسهم فهم حقيقة قوة وضعف الجهاز. عندما ينهار ، أثناء ثورة، يتعجبون ولا يدركون الأسباب.

من جهة وبين الواقع والدولة القهرية من جهة أخرى. في نظر الفرد، لاتزاوج مطلقا بين القدرة وبين الحق . لكن، عندما يتعلق الأمر بالدولة، هل تتحقق القدرة في غياب كل حق؟ هذا السؤال هو الباعث على نظرية الدولة، وهو سؤال لم يطرح في نطاق، وبسبب، الدولة السلطانية⁸. كل مفكر جدي يقول : الدولة، قبل كل شيء، جهاز قمعي. ويتفق في هذا التعريف من يرى فيها تنظيما لازما دائما لبني البشر ومن يرى فيها مرحلة محددة على درب تقدم الانسانية، مرحلة تقدر بعشرات القرون. ان المفكر الاسلامي يقول أيضا أن الدولة دولة الانسان الحيواني . بم يتميز ادن عن سواء؟ يتميز : أولا ، بقوله أن للفرد العاقل الحق في أن ينجو بنفسه وأن له القدرة على تحقيق سعادته بمعزل عن غيره، ثانيا بتمثله نظاما أسمى ينتظر تجسيده فوق الأرض من اهام رباني . هذا موقف مناقض تماما للموقف الذي أدى الى نظرية الدولة عند ماكيافلي وهيجل، تلك النظرية التي ترفض الحل الفردي لأنه غير ناجع وترفض الطوبى لأنها متعلقة بغير ارادة البشر وتقرر أن الحل هو في تائيس الدولة، أي النظر اليها كمؤسسة تربية تنقل البشر من الحيوانية الى الانسية. قد يقال : هذه مقالة لاتقل طوبوية عن مقالة الفقهاء، ادن المشروع فاشل لامحالة لأنه ينتهي حتما بتوظيف الأخلاق لصالح دولة القهر. هذا انتقاد رفع ضد ماكيافلي وهيجل وله مايرره نظريا. لكن، النقطة المطروحة عملية أكثر مما هي نظرية : أولا، تشييد الدولة الحديثة مرتبط بالنظرية المذكورة. ثانيا، أن فصل الأخلاق عن الدولة اعتراف بالهزيمة قبل المحاولة وفيه اطلاق لأيدي المتسلطين بدون رادع. ثالثا، أن تصور حل فردي خارج الدولة يناقض المفاهيم المهيمنة اليوم على عقول الناس - المبادرة، التقدم، النمو، التطور...- لاشيء من هذا يتحقق بدون دولة. اذا قلنا مسبقا أن الدولة غريبة باستمرار عن القيم الأخلاقية، فانها ستبقى حتما كذلك. اذا اعتقد المواطن ذلك منذ نشأته كيف يمنح للدولة ولاءه، وادا لم يفعل، كيف تكسب الدولة قوة ومناعة؟

8- الى أي حد يمكن القول أن وجود الدولة السلطانية كان في حد ذاته عرقلة في سبيل بلورة نظرية الدولة ؟ سؤال عويص جدا . تقدم الفكرة هنا باحتراز شديد.

القائمة حاليا تعبر عن نشأة مجتمع سياسي أم لا؟⁶ بما أن مفهوم المجتمع السياسي يستلزم مفهومين محوريين : الشرعية والاجماع، لابد ، للاجابة، أن نبحث في **الذهنيات** والسلوك، بل في الأجهزة التوجيهية والتأديبية⁷. ان من يبهره الجهاز القمعي قد يحكم على السؤال بالتفاهة ويقول : الدولة اليوم هي الجهاز، كل ما سواء سطحي، لايفيد البحث فيه. هذا حكم صحيح في حدود ما ولقد طبقناه في الحكم على التحليل الفلسفي. لكن، من جهة أخرى، كل من يتأمل أحوال الدولة، حالا ومستقبلا، يدرك بسهولة أن الجهاز وحده لا يضمن الاستقرار في عالم تتعدد فيه النزاعات العقائدية، وتتحارب فيه الدول بالأجهزة وبغيرها، بل تعتمد فيه على الضغط النفسي والنقد الأدلجي أكثر ما تعتمد على الحرب الساخنة. كل دولة لاتملك أدلوجة تضمن درجة مناسبة من ولاء واجماع مواطنيها لامحالة مهزومة.

تساؤلنا اذن هو حول الدهن والسلوك، وبالتالي، حول موقف الفرد من الدولة بكل مظاهرها. من هنا جاء بحثنا عن عمق ما ورثناه من تجربة الماضي. واتضح لنا أن الدولة العصرية لايمكن أن تعود رمز مجتمع سياسي الا اذا أوجدت ادلوجة دولوية.

هل هذا الشرط متوفر لدينا اليوم؟

اذا ألقينا نظرة على مجال الأفكار السياسية وجدنا أفكارا موروثة وأخرى مستحدثة. ارثنا هو ارث الدولة السلطانية على المستويين: التنظيري والفكري. باعتراف الجميع ، كانت السلطنة دولة القهر والسطو والاستغلال. فلم تكن تستوجب ولاء الفرد الذي كان يتولى عوضها الأمة والعشيرة. كانت معزولة عمليا ومرفوضة ذهنيا، حيث كان الجميع ينتظر بزوغ الخلافة، أي الدولة الفضلى. الارث ادن هو الفصل بين القيمة والأخلاق

6- اد نطرح هذا السؤال . اننا لانقرر مسبقا أفضلية المجتمع السياسي. من حق أي فرد أن يرى في المجتمع السياسي انحطاطا بالنسبة للانسان. لكن ما دمنا نبحث في موضوع سياسي فلا بد من التعامل مع المفهوم المتضمن فيه. لامحل هنا للميول الفردانية الروحانية والمجتمع السياسي علماني بالتعريف.

7- يستعمل العنف للزجر والتأديب كما يستعمل للقمع. لكن الهدف مختلف.

القائم. بما أن التجربة العربية في المجال الحكومي لم تتغير، فإن هذا الواقع يفرض على القارئ أن يفهم المذهبين: الأول، أن الدولة الشرقية استبدادية، وهي لذلك سبب تأخر البلاد العربية الإسلامية، والثاني، أن الدولة بالتعريف دولة طبقة مستغلة، إقطاعية ثم بورجوازية. التحليلان معا يعمقان في الوجدان الهوية بين الحاكم والمحكوم، بين عالم السياسة، مجال العنف والاستغلال، وعالم الإنتاج، مجال الإبداع والقيمة. إننا لا نقول أن التحليلين غير صحيحين، كل واحد في مستواه، حيث أننا رددنا منذ بداية هذا البحث أن الفقهاء المسلمين ركبوا نفس الطريق ولم يزيغوا عنه أبدا. إنما نريد أن نؤكد على نتيجة اجتماعية خطيرة: إن الطوبى الإسلامية- انتظار عودة الخلافة بإلهام رباني- أظهرت فصم الدولة عن المجتمع بمظهر طبيعي لا مفر منه وبذلك أقعد الفقهاء عن البحث عن وسائل عملية لتوحيدهما، كذلك الطوبى الليبرالية، وبعدها الماركسية، أضفتا على نفس الفصم حلة العلمية فبقي الناس على تشاؤمهم التقليدي، لا ينتظرون من الدولة سوى القمع والاستغلال، حتى تتحقق الدولة الشيوعية المنحلة في إدارة الأشياء. نعم، قد تقود الطوبى، الموروثة والمستوردة، في الظروف العادية، وهي الغالبة، تقف حاجزا على طريق إدراك الواقع وبلورة نظرية الدولة، إذا لم يع المرء أن الطوبى طوبى.

هكذا نفهم دور الطوبى، في الماضي والحاضر. ليست عقبة بذاتها، بل هي شرط الوعي بضرورة التغيير، إلا أنه يجب إدراكها كطوبى، أي كبرنامج عمل مطروح على الإنسان كإنسان، على النوع البشري في سيرورته التاريخية الطويلة¹⁰. هذا النقد اللازم، لم ينجزه العرب، قديما وحديثا. وانعدام النقد هو سبب ضمور نظرية الدولة. **قد** يقال: أو ليست الماركسية نقدا جذريا لمفهوم الطوبى؟ صحيح، كانت الماركسية نقدية، في مهدها وفي زمنها، أما في غير تلك الظروف، وبخاصة في البلاد العربية، فإنها قد عملت كعقيدة غير نقدية¹¹

هذه أسئلة تواجهنا بها الممارسة اليومية، لكنها لا تنضح في ذهننا إلا حينما ننطلق من نظرية مكتملة، أما إذا بقينا سجناء النظرة الموروثة عن الحكم والسياسة، فإننا لا نتصور حتى كيفية طرحها.

هل اندثرت عندنا النظرة الموروثة عن الماضي؟ هل غيرتها في العمق إصلاحات الجهاز المتوالية منذ قرن؟ هل غيرتها الأفكار «المستوردة» من الغرب مثل الليبرالية، أو الماركسية أو الوجودية؟ من الصعب جدا الرد بالإيجاب على هذه التساؤلات.

لا يجدر بنا أن نرى المذاهب السياسية الغربية، التي تتبناها قطاعات كبيرة أو صغيرة من المجتمع العربي، في حد ذاتها في صفائها النظري. علينا أن نكشف عن الدور التي تقوم به داخل المجتمع الذي استعارها. حتى عندما تترجم حرفيا، ويروجها أجنب أو أفراد هامشيون، رغم هذا فإنها لا تبقى وفية لأصولها وبياناتها، إنها تؤول حسب المقتضيات الزمنية والمكانية الخاصة بالعرب.

لقد ذكرنا في صفحات سابقة بعض جوانب الليبرالية والماركسية. ننوه هنا بالنقطة الجوهرية المتعلقة بمسألة الدولة، وهي أن كلا المذهبين يمثل طوبى بالمقارنة بالنظرية، كما أرسى قواعدها هيغل. طوبوية الليبرالية واضحة لأنها تضع قوسين مسألة العنف لتحديد شرعية الدولة بمفهوم المصلحة الجماعية التي تمثل في رأيها مجموع المصالح الفردية. والدولة الليبرالية هي، كما قلنا من قبل، إدارة الاقتصاد فقط، ليست الدولة بالمعنى الكامل التام، بمعنى العنف المنظم والمبرر في أعين المواطنين.

طوبوية الماركسية، لا شك فيها أيضا، رغم أنها أقل وضوحا لأنها تنتسب كليا للمجتمع الشيوعي المقبل، فلا تتعارض مع نظرة واقعية إلى الدولة الحالية، دولة العنف والاستغلال الطبقيين. مهما يكن من أمر الليبرالية والماركسية في ذاتهما، فأنهما عندما تنتشران في المجتمع العربي تكتسبان بالضرورة حلة طوبوية مكثفة، لأنهما تتلبسان بذهنية معتادة منذ زمن طويل على انتظار الدولة الفضلى وعلى هجران التنظيم السياسي

10- القضية متعلقة بالمدة الزمنية التي يناط بها تحقيق البرنامج

11- حاولت مرارا أن أوضح هذه الفكرة، التي أوليها أهمية كبرى. انظر التمييز بين الماركسية الموضوعية والماركسية الذاتية في (الأيولوجيا العربية

9- نميز باستمرار بين النظرة إلى الدولة ونظرية الدولة.

وفي نفسانية الفرد العربيين. لا جدال في أن السبب القريب اجتماعي -نوعية الشريحة التي تحاول الأحزاب في الغالب تنظيمها- لكن، وراء ذلك السبب نلتمس عند التحليل سلوكا موروثا يجسد ذهنية مرتبطة بالطوبى المتفشية في الفكر الإسلامي.

لنلخص الآن الملاحظات السابقة حول دور المذاهب الغربية الحديثة في الوعي السياسي العربي. كما أن إصلاحات عهد التنظيمات غيرت جهاز الدولة وأعطته نفوذا مضاعفا دون أن تغير شيئا من الفجوة الفاصلة بين ذلك الجهاز وبين المجتمع - بل يمكن القول أن الفجوة ازدادت عمقا واتساعا-، كذلك أن المذاهب الغربية، من ليبرالية وماركسية ووجودية¹⁵، التي انتشرت بين المثقفين العرب لم تهئ أرضية لتجاوز الفجوة المذكورة ولا حتى لإدراكها إدراكا صحيحا موضوعيا، لأنها عمقت في الواقع الفردانية والطوبوية الموروثتين عن الفكر التقليدي. لا يجدي هنا إلصاق المسؤولية بأشخاص أو بمذاهب لأن السبب الحقيقي يكمن في سلوك موروث لم يتغير بالقدر الكافي.

تلونت المذاهب الغربية، عند انتشارها في الوطن العربي، بالطوبى التقليدية التي ترى في الدولة عالم القهر والاستعباد، التي تتحملها على مضض، متحينة الفرص لتقويضها في انتظار الدولة الفضلى. ما زالت تجربتنا هي التساكن، المشحون بالبغضاء والخوف والاحتقار بين الخنوع والطوبى، بين الدولة والحرية، تجربة لا توفر أرضية ملائمة للبحث بجد عن سبل موضوعية لتجسيد الحرية في الدولة.

بهذه المناسبة، يمكن أن نجيب عن سؤال يطرح كثيرا : لماذا لم تتغلب الليبرالية على السلفية في القرن الماضي والماركسية على السلفية الجديدة في الوقت الحاضر؟ الجواب في رأينا واضح : أن الليبرالية والماركسية، كما تؤثران في المحيط العربي لا كما يجب أن تكونا في حقيقتهما، لا تمثلان العلم والموضوعية بقدر ما تمثلان نوعين من الطوبى، وهل يمكن أن تتغلب طوبى على أخرى

إن نقيض نظرية الدولة هي الفوضوية. لنقل كلمة موجزة على هذا المذهب. ليست الفوضوية مذهبا قائما بنفسه ومستقلا عن المذاهب الأخرى، بل يلتصق بالليبرالية والماركسية وبكل حركة مهدوية¹². حيثما وجدنا تصورا مستقبليا لمجتمع كامل حر متجانس منتج متقدم، يكفي أن نذهب بالمقدمات والنتائج إلى أقصى مدى، أن نطالب بتحقيقها في الحال تبعا لإرادة الإنسان الفرد، لكي ندخل منطق الفوضوية: يعني تقديم الحال على المال، والفرد على المجتمع، والحرية على التنظيم، والاستهلاك على الإنتاج. لقد رأينا ستورت ميل الليبرالي النفعي المتطرف، يتلاقى في كثير من مواقفه مع الفوضوية¹³. لقد قيل أن لينين، الماركسي المتشدد، انحاز في كتابه الدولة والثورة إلى آراء فوضوية. من المعلوم أن حركات عديدة أرادت أن تطبق حرفيا ما جاء في الإنجيل فحاولت تحطيم جهاز الدولة لتؤسس مجتمعا مثاليا على نمط إيطاليا وإسبانيا وأن عددا من رؤسائها كانوا من روسيا، وكلها بلاد ذات ثقافة مشحونة بالقيم الدينية المسيحية. هذه مؤشرات على أن الفوضوية تنشأ عمليا من ميل المذاهب الأخرى إلى التطرف. وهذا ما نجده أيضا في الوطن العربي.

لم تؤثر الحركة الفوضوية الحديثة مباشرة في المفكرين العرب¹⁴ لأسباب غير مدروسة حتى الآن. بيد أن الوجودية السارترية، المترجمة إلى العربية بعد الخمسينات، تبدي ملامح فوضوية ظاهرة في مواقفها الأخلاقية والسياسية. أهم من ذلك، أن الإرث الثقافي الإسلامي، والنظام العشائري والحرفي القائم في مناطق واسعة من الوطن العربي، يحملان في كنههما بعض مكونات السلوك الفوضوي.

بالفعل، نلاحظ صعوبة تغلغل التنظيم، كيف ما كانت أدلوجته وأهدافه المكشوفة، في خلايا المجتمع

المعاصرة)، وبين ماركسية للتحليل وماركسية للعمل في (العرب والفكر التاريخي).

12- المهدوية، أية حركة تنتظر رجوع المهدي وهي طوبى مكتفة.

13- انظر بحثنا حول مفهوم الحرية، ص 43.

14- باستثناء محاولة الكاتب الفرنسي دانيال غيران مع الحركة الوطنية الجزائرية.

15- انظر قولنا عن الوجودية في البحث حول مفهوم الحرية، ص 69-70. من الواضح أن الوجودية، إذ تنفي دور التاريخ والمجتمع والذكرى في تحديد أفعال الأفراد، باعتبارهم أحرارا طلقاء، تميل إلى نوع من الفردانية المتطرفة الفوضوية.

مفاهيم

فرد	مجتمع
حرية	تاريخ
قيمة	واقع

نعلق على الرسم بالملاحظات التالية :

- لا تنحصر الدولة، حسب النظرية، في الجهاز.
- الدولة، يعني المجتمع السياسي، مبنية على أدلوجة وعلى جهاز. تجسد الادلوجة مفهومي الشرعية والإجماع، يتكون الجهاز من البيروقراطية المدنية (القلم) والعسكرية (السيف).
- أخلاقيات الدولة هي تحليل الدلوجة، أي شروط تحقيق الشرعية والإجماع.
- اجتماعيات الدولة هي وصف عملية تكون البيروقراطية، أي دراسة حركة العقلنة.
- نظرية الدولة هي التحليل المزدوج لأخلاقيات واجتماعيات الدولة.
- هذا فيما يخص التحليل العام، أما فيما يتعلق بالبرث الذي انحدر إليها من العصور السابقة، نقول :
- أظهرت لنا الدراسة ان ما نسميه خطأ بالدولة الإسلامية هو تساكين السلطنة كواقع والخلافة (أو الإمامة الشرعية) كطوبى. يعني التساكين أن العنصرين يتحاذيان، كل واحد مستقل عن الآخر، مخالف له، وفي نفس الوقت يمثل شرط وجوده. التساكين، بهذه الصفة، يتنافى مع أدلوجة دولة¹⁶ تجسد شرعية السلطة وتكرس إجماع المواطنين.

وفيما يتعلق بالمفاهيم نقول :

إن تحليل هذا التساكين في التجربة السياسية الإسلامية يكشف عن تخارج المفاهيم على مستوى الواقع وعن تلازمها على مستوى النظرية. في التجربة، تخارج بين الممارسة والأخلاق، بين التاريخ والقيمة، بين الجهاز وحرية الأفراد. لكن، نظرياً، لا تنشأ الدولة بالمعنى التام إلا إذا تلازمت

17 - نذكر ان الادلوجة هنا لا تعني الدعاية.

أقدم وأشمل وأعمق منها¹⁶

هناك عوامل تتسبب لا في ضعف أو قوة جهاز الدولة وحسب، بل أيضاً في وجود أو انعدام ادلوجة الدولة - شرعية أهدافها وإجماع المواطنين حولها - تلك العوامل جغرافية، واجتماعية، واقتصادية، وإستراتيجية.. من الواضح أن الكلام على الدهنيات غير كاف. إن ضعف الدولة، بسبب انعدام الشرعية، وهو ضعف يواكبه بالضرورة تضاعف القمع، لا يفسره فقط تخلف ذهنية القادة وسطحية التنظيمات. هذا واضح.

إلا أننا اخترنا التركيز على الجانب الذهني، لأن مهمتنا في هذا البحث هو تحليل المفاهيم. لا بد اذن من تحديد مجال الدراسة بدقة لكي لا ترمى بالنقص فيما لم تتعرض له عن قصد.

إن تحليل المفاهيم خطوة أولية للكشف عن سبل تحقيق الأهداف. يستجلي ما يتخارج منها وما يتلائم. وليس، على أية حال، سبيل التنبؤ بما سيحدث. أن من يحلل المفاهيم لا يقول في استنتاجاته: هذا ما هو قائم اليوم وذلك ما سيقع غداً أو بعد غد، وإنما يقول: إذا حضر هذا امتنع ذاك، أو إذا استهدفت هذا عليك أن تتوسط بذاك.

يقف التحليل عند هذا الحد ولا يتجاوزه أبداً. أما التحقيق يأتي زيادة. نلخص الآن استنتاجات التحليلات السابقة في الرسم البياني التالي:

نظرية الدولة

اجتماعيات	اخلاقيات
عقلنة	شرعية
بيروقراطية	اجماع

الإرث الإسلامي

خلافة	ملك
طوبى	سلطنة
دين	دنيا

16- أكبر دليل على ما نقول اجتهادات الرئيس الليبي، معمر القذافي، الذي يسرد جميع حيثيات النظام الأمثل. ويقول: "إن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ونتيجته دائماً فوز أداة حكم: فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة وهزيمة الديمقراطية الحقيقية. (الكتاب الأخضر، ص4). إن المؤلف لا يقول سوى ما قاله الفقهاء من سنيين وغيرهم منذ البداية. يقرر: لا حكم إلا للشعب، كما كان الأقدمون يقررون: لا حكم إلا الله الجواب دائماً هو: كيف؟ فلا يرد أحد رداً مقنعاً.

قوة وإقناع، يتفقون جميعاً على القواعد التالية :
لا نظرية حقيقة بدون تفكير جدي في أخلاقية
الدولة.

إذا لم تجسد الدولة الأخلاق بقيت ضعيفة.
إضفاء الأخلاق على دولة القهر والاستغلال غبن.
تحرير الدولة من ثقل الأخلاق حكم عليها
بالانقراض.

هذه هي الدروس التي تشير علينا بها النظرية.
والنظرية، كما قلنا، لا تتعدى الإشارة ولا تزودنا
بمعرفة سبل تحقيق ما تشير علينا به. لو كان ذلك
ممكناً لما بقيت مشكلة الدولة مطروحة منذ آلاف
السنين. إلا أن تاريخ بلورة النظرية يلقنا درساً غير
تافه: طالما امسك المرء بطرفي المعادلة، بأخلاقية
الدولة وباجتماعيتها، فإنه يعمل على تهذيبها،
ومتى تخلص عن الأخلاق ساعد على توحشها. كلما
تخارجت الواقعية والطوبوية تركزت السلطانية،
وكلما تقاربت وامتزجت اتجهت الدولة نحو
الشرعية.

أو ليست الفردانية نتيجة الاستبداد؟
أو ليست الطوبوية رفيقة السلطانية؟
أو ليس اليأس من تأنيس الدولة إقرار بدوام القهر
والاستغلال؟

هذه تساؤلات ترغمنا على طرحها نظرية الدولة، في
حالة وجودها عند المفكرين الواقعيين، وفي حالة
انعدامها عند المفكرين الطوبويين.

هذه المفاهيم كلها. بعبارة أخرى: لقد اتضح لدينا أن
السلوك الذي ورثه الفرد العربي لا يوافق كيان دولة
حديثة، في حين أن تكوين مجتمع سياسي يستلزم
إيجاد نظرية دولة، أما العقلنة- تجديد الجهاز- فلا
تولد بالضرورة لا نظرية ولا أدلوجة دولة.

تشير التحليلات السابقة كلها إلى خلاصة واحدة،
إلى ما يمكن تسميته بالمعادلة الجوهرية في علم
السياسة، وهي ربط الأخلاق **باجتماعيات** الدولة.

إن الواقعية الفجة التي تقول أن الدولة لا تعني
سوى أداة القمع تخفق في بناء نظرية، والطوبى
الواقعية وحليفتها، تخفق بالقدر ذاته¹⁸. رأينا هيجل
يفند فلسفة الأنوار والنظرة المسيحية لأن المذهبين
يضعان بين قوسين الدولة القائمة. بيد أنه لا يبرر
الدولة القائمة بقدر ما يفرض عليها دور التهذيب
والتأنيس، وهو دور يفضل أصحاب السلطة أن
يعفوا منه نهائياً. رأينا **ابن خلدون** يوضح أن المدينة
الفاضلة تستلزم أن يكون الإنسان عاقلاً لا يحتاج
إلى وازع خارجي وأن الخلافة تستلزم إلهاماً ربانياً.
فيحكم على جميع الدول بأنها مبنية على القهر
والاستغلال، لكنه رغم واقعيته وتشاؤمه يعترف
بان أية دولة قدر لها أن تعمر لا بد أنها اعتمدت
بنسب متفاوتة على العصبية والنظام والشرع :
كل دولة قائمة على العصبية القبلية وحدها دون
عصبية دينية ضعيفة، وبالتالي عابرة مهما تحلت
بالجبروت لأن الاعتماد على القوة وحدها ضعف لا
يرأب. رأينا فيبر يشدد على أن الدولة العصرية هي
بالأساس نظام بيروقراطي تتجسد فيه العقلانية
الحديثة، لكنه في نفس الوقت يشدد على الشرعية،

**على الولاء الذي يمنحه الفرد للدولة، يتكلم هيجل عن
الأخلاق، ابن خلدون عن الدين، فيبر عن الشرعية،
ونجد مصطلحات أخرى عند مفكرين آخرين :
دين مدني عند هوبس وروسو، أدلوجة سياسية
عند ماركس وانجلز، أسطورة عند سوريل... كل
المفكرين السياسيين، الواقعيين والمثاليين، يتفقون
على المعادلة التالية : الدولة الحق اجتماع وأخلاق،**

18 - يقول انطونيو غرامش: «إن واقعية سياسية متطرفة، وبالتالي سطحية
الية، كثيراً ما تقود إلى القول: أن على رجل الدولة أن يعمل فقط في نطاق الواقع
القائم، أن يهتم فقط بما هو كائن وأن يهمل كلية ما يجب أن يكون. وهو قول
يعني أنه يمنع على رجل الدولة أن ينظر إلى أبعد من أرنبه أنه»
XVIII، ص 374.